تقديم من المنتدى السعودي للأبنية الخضراء

التاريخ: 30 أبريل 2025

الجهة: المنتدى السعودي للأبنية الخضراء (SGBF)

الانتماء: مجموعة الأعمال والصناعة وأصحاب المصلحة الآخرون

مذكرة تقديمية

يسر المنتدى السعودي للأبنية الخضراء (SGBF) أن يقدم المساهمة التالية في المسودة الصفرية لإعلان الوزراء للدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA-7).

تعكس هذه المساهمة التزامنا الجماعي بتعزيز التنمية المستدامة من خلال الابتكار الأخضر، ومبادئ الاقتصاد الدائري، والحَوْكمة البيئية القائمة على العلوم، والشراكات الشاملة.

وتستند إلى خبرة المنتدى السعودي للأبنية الخضراء في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs) على المستويين المحلي والإقليمي، بما يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 والأولويات البيئية العالمية.

تهدف النسخة المقترحة المرفقة من المسودة الصفرية إلى:

• تحسين الوضوح، والهيكلية، والاتساق عبر مختلف المجالات الموضوعية؛

• تعزيز التركيز على اتخاذ القرار القائم على العلم، وبناء القدرات، والابتكار التكنولوجي المسؤول؛

• تعزيز المشاركة الشاملة للنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

• دعم مواءمة الأطر المالية والحَوْكَمِيّة مع أهداف اتفاق باريس، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي (كونمينغ – مونتريال)، وغيرها من الالتزامات العالمية.

نؤكد دعمنا الكامل لقيادة جمعية الأمم المتحدة للبيئة، وندعو إلى اتخاذ إجراءات طموحة وموحدة لدفع عجلة مستقبل أكثر عدالة ومرونة واستدامة للجميع.

نتوجه بالشكر إلى أمانة UNEA والدول الأعضاء ومجموعات وأصحاب المصلحة للنظر في هذه المساهمة.

المسودة المنقحة لإعلان الوزراء

تعزيز الحلول المستدامة لكوكب أكثر مرونة

الديباجة

نحن وزراء البيئة في العالم، اجتمعنا في نيروبي، كينيا، إلى جانب ممثلي المنظمات الدولية والمجموعات الكبرى وأصحاب المصلحة الآخرين، في الدورة السابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، مدفوعين بالحاجة العاجلة لتعزيز الحلول المستدامة من أجل كوكب أكثر مرونة.

نرحب بمخرجات جمعية الشباب العالمية للبيئة التي عُقدت في نيروبي في ديسمبر 2025، ونقر بدورها الحيوي في تعزيز مشاركة الشباب النشطة في الحوكمة البيئية متعددة الأطراف.

كما نرحب بالتقرير العالمي لآفاق البيئة 2025، والتقرير العالمي لحالة الأبنية والإنشاءات 2024/2025، ونقر بالنتائج الحرجة التي يقدمانها.

وإدراكًا للأهمية المحورية للتنمية المستدامة، نلتزم باتخاذ الإجراءات التالية:

١. تعزيز الحوكمة البيئية العالمية

• تعزيز التعاون الدولي لمعالجة قضايا التلوث العابر للحدود عبر تطوير أنظمة مراقبة متقدمة ونهج علمي.

• دعم التنفيذ الفعّال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف (MEAs) وتعزيز اتساق السياسات، مع احترام استقلالية هيئاتها الحاكمة.

• تعزيز المنتديات الإقليمية للتشاور بين وزراء البيئة والسلطات البيئية لدفع الحلول المتكاملة عبر قضايا تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي و التلوث وتدهور الأراضي.

٢. تسريع العمل المناخي والتحول العادل للطاقة

• الالتزام بخفض انبعاثات غازات الدفيئة السنوية بنسبة 42% بحلول عام 2030، وإيقاف الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتسريع التحول إلى الطاقة المتجددة.

• إعادة التأكيد على أهمية التعاون الدولي القوي وزيادة التمويل المناخي لتعزيز المساهمات المحددة وطنيًا بموجب اتفاق باريس.

• دعم التحول العادل والشامل نحو اقتصاد منخفض الكربون، وضمان الوصول العادل للطاقة المتجددة والمياه النظيفة والبنية التحتية المستدامة في القطاعات الصناعية والنقل والإنشاءات.

• تعبئة المجتمع الدولي لدعم مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ لعام 2024 (COP29) الذي عقد في باكو، أذربيجان.

٣. تعزيز التنوع البيولوجي واستعادة الأراضي والمرونة البيئية

• التأكيد على الترابط بين فقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، وتغير المناخ، ودعم الحلول المتكاملة لهذه التحديات.

• دعم تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي (كونمينغ – مونتريال) ومخرجات مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP16) المنعقد في الرياض، بما في ذلك الإطار الاستراتيجي 2018-2030.

• تعزيز الحلول القائمة على الطبيعة (NbS) حماية واستعادة النظم البيئية المتدهورة، وضمان الإدارة المستدامة للمياه، وتقليل إزالة الغابات وتدهور الأراضي.

• الاعتراف بالدور الحيوي الذي تلعبه النظم البيئية في دعم الأمن الغذائي والمائي والطاقة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتخفيف من آثار تغير المناخ.

٤. مكافحة التلوث وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة

• تعزيز مبادئ الاقتصاد الدائري عبر تشجيع الصناعات على تبني أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة تركز على كفاءة الموارد وتقليل النفايات وإعادة التفكير في دورات حياة المنتجات.

• دعم التحولات النظامية نحو أنماط استهلاك أكثر استدامة من خلال الحوافز السياسية والابتكار التكنولوجي والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

• [سيتم إدراج مخرجات مفاوضات معاهدة البلاستيك لاحقًا.]

• [سيتم إدراج مخرجات مجموعة العمل المعنية بلوحة السياسات العلمية للمواد الكيميائية والنفايات لاحقًا.]

٥. تعزيز الحد من مخاطر الكوارث وأنظمة الإنذار المبكر

• تعزيز الحوكمة للحد من مخاطر الكوارث من خلال دمجها في السياسات والبرامج والاستثمارات على جميع المستويات.

• تعزيز التنسيق والاتساق والتكامل بين أنظمة الإنذار المبكر وأنظمة إدارة مخاطر الكوارث دعم مسارات التنمية المقاومة للمناخ.

• إيلاء اهتمام خاص بالدعم للدول الأقل نمواً (LDCs)، والدول النامية غير الساحلية (LLDCs)، والدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS)، والمناطق الأخرى الضعيفة.

٦. الاستدامة الرقمية والذكاء الاصطناعي المسؤول

• تعزيز تطوير ودمج التقنيات الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي (AI)، لتسريع عمليات المراقبة البيئية والإنذار المبكر واتخاذ القرار.

• تشجيع دمج الذكاء الاصطناعي في الخطط البيئية الوطنية كأداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

• إجراء تقييمات شاملة للآثار البيئية للذكاء الاصطناعي، بما في ذلك استهلاك الطاقة والانبعاثات الكربونية، ووضع أطر تنظيمية متماشية مع مبادئ الاستدامة البيئية.

• تصميم هياكل حوكمة الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاية ورفاهية الإنسان والنظم البيئية بدلًا من النماذج القائمة فقط على الربح.

• تعزيز التعاون الدولي وتبادل أفضل الممارسات لنشر التقنيات الرقمية بشكل مسؤول.

٧. تمكين بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل المستدام

• تعزيز جهود نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة وبناء القدرات لدعم تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي.

• دعم الشراكات التي توسع الوصول إلى التقنيات والمعرفة والموارد، بما يمكّن المجتمعات المحلية والصناعات من دفع النمو المستدام بأنفسهم.

• دعوة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والصناديق والمؤسسات الداعمة الأخرى إلى مواءمة الهيكل المالي العالمي مع خطة التنمية المستدامة 2030 والمعاهدات البيئية العالمية، مع ضمان الشفافية والتوقعات والقدرة على التنبؤ بالدعم المالي.

وفي هذا السياق، نسلط الضوء على مبادرة توطين الأبنية الخضراء بقيادة المنتدى السعودي للأبنية الخضراء (SGBF)، التي تهدف إلى تسريع اعتماد ممارسات البناء المستدام من خلال تكييف المعايير الدولية للأبنية الخضراء مع السياقات الوطنية والمحلية، مما يعزز إنشاء بيئات حضرية مرنة، ويدفع بالنمو الاقتصادي الأخضر، ويدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المجتمعي.

٨. تعزيز الحوكمة البيئية الشاملة القائمة على الحقوق

• تعزيز المشاركة الكاملة والهادفة للنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمع المدني وأصحاب الأعمال في عمليات صنع القرار البيئي.

• تأكيد الحق الإنساني في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والدعوة إلى اتخاذ إجراءات جماعية لحمايته واحترامه على جميع المستويات.

الخاتمة

نؤكد التزامنا الراسخ ببناء كوكب أكثر مرونة للأجيال الحالية والمقبلة.

وندعو جميع الدول وأصحاب المصلحة إلى تعزيز التضامن والطموح والعمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات البيئية العالمية، دون ترك أحد خلف الركب.

وبالوحدة والابتكار والعزيمة، نتقدم نحو مستقبل مستدام للجميع.